

[تأثير ممارسات إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم العادية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة]

بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة بـ (أثر إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

إعداد الباحثان:

[الأستاذ المساعد دكتور نعيم صباح جراح]

[الباحث سجاد طاهر خلف الطويهر]

[كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة البصرة]

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر متغيرات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج مخصص خسائر القروض LLPS كمتغير مستقل على القيمة السوقية لأسهم المصارف، من منطلق إن بعض إدارات المصارف تسعى للتأثير على مخرجات القوائم المالية الخاصة بها بغية تحقيق أهداف محددة مسبقاً وبالتالي إنعكاس هذه الممارسات على القيمة السوقية لأسهم المصارف، من خلال استخدام القوائم المالية الخاصة بعينة المصارف البالغة 5 مصارف وللمدة (2011-2020).

وتم ذلك من خلال فرضية الأثر بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم، تحققت فرضية الأثر (التي تم حسابها من خلال معادلة الإنحدار الخطي المتعدد) لأربعة مصارف من عينة الدراسة فيما لم تتحقق الفرضية لمصرف الموصل، وقد توصلت الدراسة لجملة من الإستنتاجات من أهمها: قيام المصارف بعينة الدراسة بممارسة إدارة الأرباح وخلال سنوات متفاوتة من مدة الدراسة وبلغت نسبة الممارسة أكثر من 50%، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد المصارف عينة الدراسة وكذلك الجهات المنظمة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، مخصص خسائر القروض، القيمة السوقية للأسهم، تمهيد الدخل.

[The Impact Of Earnings Management On The Market Value Of Stocks For private banks listed on the Iraq Stock Exchange]

Reserchers:

[Assistant Professor Dr. Naeem Sabah Jarrah]

[Resercher: Sajjad Taher Khalaf AL-Tuwayhir]

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of profit management variables according to the LLPs loan loss Provisions model as an independent variable on the market value of bank stocks, on the grounds that some bank departments seek to influence the outputs of their financial statements in order to achieve predetermined goals and thus the reflection of these practices on the market value of shares Banks, through the use of the financial statements of a sample of 5 banks for the period (2011-2020).

This was done through the hypothesis of the effect between the variables of earnings management and the market value of the shares. The study sample banks practice profit management during different years of the study period, and the practice rate reached more than 50%. The study also made some recommendations that would help the study sample banks as well as the regulators in the Iraqi market for securities and investors.

Keywords: Earnings Management, Loan Loss Provision, Stock Market Value, Income Smoothing.

المقدمة:

يهدف كل مصرف لزيادة ثروته من خلال زيادة حصته السوقية والتي تتجسد في قيمة الأسهم في أسواق المال, وإن زيادة تلك القيمة لا تؤثر على أصحاب الأسهم فقط وإنما على العديد من الأطراف التي تربطهم مصالح بالمصرف, ومن الجدير بالذكر بأن الزيادة الحاصلة في قيمة الأسهم قد لا تكون حقيقية ويظهر ذلك على المدى البعيد لهذه الأسهم, ويعود السبب في ذلك إلى ما يصطلح عليه بإدارة الأرباح التي تقوم بها إدارات بعض المصارف والتي أتخذت عدة معاني ومفاهيم وعلى وفق ما طرحته الأدبيات المالية .

وبما أن القوائم المالية الختامية لها الدور البارز في إتخاذ مجموعة من القرارات الإستثمارية ومنها قرار البيع والشراء للأسهم, فقد تلجأ بعض إدارات المصارف لممارسة بعض السلوكيات المقبولة وغير المقبولة, ومن هذه السلوكيات هو التلاعب بالأرقام المحاسبية للقوائم الختامية حيث يعتبرها البعض بأنها سلوكيات مشروعة حتى وإن كانت غير أخلاقية طالما أنها تحقق مصلحة المصرف, والبعض الآخر يعتبره تضليل في القوائم المالية طالما فيه صفة التعمد.

وتأسيساً على ذلك فقد تشكلت مباحث الدراسة بشكل متوازي من حيث عرض الجوانب النظرية الخاصة بممارسات إدارة الأرباح من جهة والقيمة السوقية من جهة أخرى, فيما تناول المبحث الثاني من الدراسة الإجراءات التطبيقية المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج مخصص خسائر القروض, والذي يعتبر النموذج الأكثر فعالية في تقدير المستحقات الغير إختيارية والذي عن طريقه نجد المستحقات الإختيارية لدى المصارف وعلاقتها وتأثيرها بأسعار الأسهم (سعر الإغلاق السنوي) في السوق المالية كونها تعد الممثل الأفضل لقيمة المصرف حسب رأي الباحثين والمهتمين بالجانب المالي .

المحور الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

أهمية البحث

تتشكل أهمية البحث وفق الآتي :

1. ترتبط أهمية البحث بما يوفره للمساهمين والجهات الأخرى ذات المصالح بالمصارف عينة الدراسة بما فيها الجهات الرقابية والإشرافية من مؤشرات عن مدى تفشي ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح وحجم آثارها على القيمة السوقية للأسهم وبالتالي على قيمة المصارف .
2. إن هذا البحث جاء لتحديد فيما إذا كانت هنالك ممارسة لإدارة الأرباح من عدمها, بالإضافة إلى تحديد قدرة المستثمرين والمساهمين على إكتشاف هذه الممارسات أم لا من خلال دراسة علاقتها بالقيمة السوقية لأسهم المصارف بالأعتماد على التقارير المالية التي تنشرها المصارف .
3. على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة قد اجريت على الشركات والمصارف في أسواق الدول الإقليمية والدول المتقدمة, فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية أخرى من خلال تطبيقها على عينة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, كون السوق العراقي يتسم بالكثير من التحديات والمخاطر وما يحدث من تقلبات في الأوضاع السياسية والأمنية والإجتماعية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول مدى قيام المصارف العراقية الخاصة بممارسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية ومدى فهم المستثمر لهذه الممارسات وتأثيره على القرار الإستثماري الخاص بالبيع أو الشراء المنعكس بالقيمة السوقية للأسهم والتي تحدد حجم عوائد الأسهم في الفترة الزمنية الخاصة بالإعلان عن القوائم المالية، ولأهمية القوائم المالية في الإعتماد عليها عند إتخاذ القرارات بسبب ما تحتويه من بيانات والتي تؤخذ بعين الإعتبار في الكثير من القرارات الإستثمارية خصوصا بعد تحليلها جاءت مشكلة الدراسة وفق السؤال الآتي :-

- هل تمارس عينة المصارف العراقية الخاصة إدارة الأرباح ؟
- هل توجد علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح في عينة المصارف العراقية الخاصة والقيمة السوقية لأسهم المصارف ؟

فرضيات البحث

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات العدم H_0 والفرضيات البديلة H_1 لكل مما يأتي على النحو التالي:

- أ. H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(التغير في القروض الغير عاملة) NPL_t على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- H_1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(التغير في القروض الغير عاملة) NPL_t على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- ب. H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(قيمة التغير في مخصص خسائر القروض) LCO_t على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- H_1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(قيمة التغير في مخصص خسائر القروض) LCO_t على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- ج. H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) $EBTP_t$ على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- H_1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) $EBTP_t$ على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- د. H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(حجم المصرف) $SIZE_t$ على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- H_1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(حجم المصرف) $SIZE_t$ على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- هـ. H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(مخصص خسائر القروض في بداية السنة) LLR_{t-1} على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
- H_1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ل(مخصص خسائر القروض في بداية السنة) LLR_{t-1} على القيمة السوقية لأسهم المصرف.

أهداف البحث

يحاول البحث تحقيق جملة من الأهداف تتخصص بما يلي:

1. التعرف على أثر ممارسة إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
2. توضيح العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
3. بيان دور نموذج مخصص خسائر القروض في الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وإنعكاس ذلك على القيمة السوقية للأسهم .
4. بيان السبل المختلفة المستخدمة في دراسات مختلفة تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح .

مجتمع وعينة البحث

يشتمل مجتمع الدراسة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وسيتم إختيار عينة من هذه المصارف قائمة على إعتبرات محددة وأهمها توفر البيانات خلال فترة الدراسة وكذلك إقتصارها على المصارف التجارية الخاصة وعدم التطرق للمصارف الإسلامية بسبب خضوعها لمعايير محاسبية مختلفة، وبالتالي فإن عينة الدراسة تضم خمسة مصارف ولمدة عشر سنوات.

النموذج المستخدم في البحث

أستخدم في كشف ممارسات إدارة الأرباح نموذج مخصص خسائر القروض LLPS كونه يتناسب من نشاط وخدمات المصارف.

بعض الدراسات السابقة

1. دراسة اللوزي (2013)

عنوان الدراسة	أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية وأثرها على أسعار الأسهم في السوق المالية، كما تبحث في علاقة أسعار الأسهم ببعض المتغيرات الضابطة مثل نسبة المديونية وحجم مكتب التدقيق وحجم الشركة .
مكان ومدة الدراسة	دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان للمدة (2008-2011).
حجم وعينة الدراسة	28 شركة .
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسعر السهم، أيضا يشير إلى وجود أثر إيجابي كلما كبر حجم الشركة ومكتب التدقيق، وأثر سلبي في حال زيادة نسبة المديونية على أسعار الأسهم.
أوجه الإختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	تختلف الدراسة السابقة عن دراسة الباحث من خلال العينة التي تضم الشركات الصناعية بإستخدام نموذج جونز المعدل، في حين إعتد الباحث على القطاع المصرفي وإستخدام نموذج مخصص خسائر القروض.

2. دراسة 2014 : Welc

Impact of Earnings Smoothness on Stock Prices, Stock Returns and Future Earnings Changes – the Polish Experience	عنوان الدراسة
تأثير تمهيد الأرباح على أسعار الأسهم وعوائد الأسهم وتغيرات الأرباح المستقبلية - التجربة البولندية	
بحث منشور	نوع الدراسة
تهدف هذه الدراسة لبيان أثر تمهيد الدخل على الأرباح المستقبلية.	الهدف من الدراسة
اشتمل البحث على الشركات المدرجة في بورصة وارسو للمدة (2013-1998)	مكان ومدة الدراسة
5 محافظ إستثمارية تضم شركات مختلفة.	حجم وعينة الدراسة
واستنتجت الدراسة بأن الشركات التي تميل إلى تمهيد الأرباح بشكل كبير تكون مخاطرها منخفضة نسبياً وأيضاً تكون ذات أرباح منخفضة.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
أختلفت دراسة الباحث من خلال إعماده على مخصص خسائر القروض في تفسير علاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية للأسهم.	أوجه الإختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

3. دراسة علي (2019)

إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية	عنوان الدراسة
بحث منشور	نوع الدراسة
يسهم البحث في تسليط الضوء على إدارة الأرباح التي تقوم بها الوحدات الإقتصادية, حيث تكمن أهميته في الوقوف على طبيعة الأثر الذي تتركه إدارة الأرباح في القيمة السوقية لأسهم المصارف الخاصة.	الهدف من الدراسة
بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011-2008)	مكان ومدة الدراسة
3 مصارف	حجم وعينة الدراسة
إن تبني إدارة الوحدة الإقتصادية لسياسة إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة وأيضاً على القرارات الإستثمارية التي تتخذها الإدارة.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
إختلفت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في كونها إتمدت على نسبة (Miller, 2009) في كشف ممارسات إدارة الأرباح, في حين إتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض, وكذلك إختلاف المدة الزمنية بين الدراستين.	أوجه الإختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

المحور الثاني

المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث

أولا : إدارة الأرباح

عرفت إدارة الأرباح على انها الاستخدام المتعمد من قبل الإدارة للتقارير المالية بهدف التلاعب والتأثير على أرباح المصرف وتضليل أصحاب المصالح المختلفة حول الأداء الفعلي للمصرف وهذا بدوره سيقود لتأثير سلبي على أداء المصرف المستقبلي (Widuri& Sutanto, 2019: 172). وعرف Lopes إدارة الأرباح في ثلاث مجموعات (الأبيض ، الرمادي ، الأسود)، حيث يعني الأبيض بأن إدارة الأرباح إيجابية وتعزز شفافية التقارير المالية من خلال استخدام المرونة في المعايير المحاسبية للإشارة إلى معلومات المدير الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية، فيما يعني التعريف الرمادي لإدارة الأرباح إستغلال المرونة في المعايير المحاسبية أما بشكل انتهازي أو لتعزيز الكفاءة الإقتصادية للمصرف، أما التعريف الأسود لإدارة الأرباح فينطوي على ممارسات غير قانونية من شأنها أن تؤدي إلى تحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية، وتكمن الصعوبة في تمييز ممارسات إدارة الأرباح إلى أن هنالك بعض المعاملات المحاسبية تخضع للمبادئ الأخلاقية في اتخاذ بعض القرارات (Lopes, 2018: 181).

وأن أغلب الأدبيات السابقة قسمت إدارة الأرباح إلى قسمين (Zang, 2012: 676):

1. إدارة الأرباح المستندة للأنشطة الحقيقية: حيث يحدث هذا النوع من خلال التلاعب بالأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين ومقصود لصالح الإدارة، ومثال على ذلك عندما تقوم الإدارة بتخفيض نفقات البحث والتطوير والإعلان ونفقات الصيانة بهدف التأثير على صافي الدخل.
2. إدارة الأرباح المستندة على المستحقات المحاسبية: تتحقق إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق من خلال تغيير السياسات المحاسبية أو التقديرات المطبقة عند الاعتراف بمعاملة معينة في البيانات المالية. تشمل الأمثلة تغيير طريقة الإهلاك للأصول الثابتة أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. يمكن لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق تحيز الأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين دون تغيير المعاملات الأساسية ولا تغير التدفقات النقدية (Jie et all, 2017: 2).

دوافع وأساليب تبني ممارسات إدارة الأرباح

أثبتت العديد من الدراسات بأن المديرين لديهم أسباب مختلفة لإدارة الأرباح وتقديم تقارير مرضية في بيانات المصرف المالية، وأهم الدوافع التي تدفع الكثير من المدراء نحو إدارة ارباح المصرف هي ما يلي (Aghab, 2020: 11-17):

1. دوافع تلبية توقعات سوق رأس المال:

يرى Aghab وبحسب الكثير من الدراسات المنشورة بأن المديرين ينخرطون بإدارة الأرباح بهدف التأثير على أسعار الأسهم وخاصة في الأسواق الناشئة والهدف من وراء ذلك هو من اجل تجنب الخسائر المتوقعة وأيضا للتأثير على توقعات المحللين الماليين.

ويرى بعض الباحثين بأن اعتماد بعض المستثمرين على المعلومات المحاسبية في تقييم الأسهم يمكنه أن يولد دافعا للمديرين للتلاعب بالأرباح للتأثير على أداء سعر السهم في المدى القصير وبالتالي يعتبر المدير بأن هذه الدوافع ستصب في صالح خفض التكاليف التنظيمية وكلفة رأس المال وأيضا تعظيم المنفعة للمديرين (اللوزي، 2013: 12).

2. دوافع مرتبطة بالإدارة:

تبذل الإدارة أقصى الجهود الممكنة في سبيل الوصول إلى تحقيق أهداف أصحاب المصلحة وبالأخص المساهمين، وبالتالي فإن الهدف الذي يحقق للإدارة الحوافز والمكافآت ستعمل الإدارة للوصول إليه من خلال تحقيق مستويات أرباح مقبولة وتقليل التقلبات في الدخل من خلال إستخدام بعض السياسات المحاسبية التي من شأنها أن تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها (علي، 2019: 42-43).

ويرى Habbash بأن بعض الشركات تلجأ لإدارة الأرباح بسبب عمليات إعادة الشراء عندما يكون للمديرين أسهم في هذه الشركة وبالتالي ستكون دوافع الإبلاغ عن الأرباح إنتهازية (Habbash & Alghamdi, 2015: 6).

3. دوافع الاقتراض:

تلجأ بعض الشركات عندما تريد الحصول على قرض إلى إدارة أرباحها بشكل صعودي كي تبعث رسالة اطمئنان إلى الجهات الدائنة عن جدارتها الإئتمانية وبالتالي حصولها على قروض بتكلفه أقل، وهذا ما تلجأ إليه الشركات المتعثرة عندما تواجه صعوبة في إعادة التفاوض بشأن الحصول على قرض. ومن جانب آخر تسعى بعض الشركات إلى إدارة أرباحها نزولا بهدف التأثير على شروط التفاوض المستقبلية حول الدين (El Diri, 2018: 75).

4. دوافع تنظيمية:

بسبب اللوائح التنظيمية التي تفرضها أغلب الأسواق الناشئة بالحفاظ على مستوى ربح معين، دفع ذلك بعض إدارات الشركات المشاركة في أسواق المال لهذه الدول إلى ممارسة إدارة الأرباح صعودا أو نزولا، وهذا سيظهر بان المديرين يتصرفون وفق اللوائح المعمول بها.

5. دوافع مرتبطة بالتكاليف السياسية:

تلجأ بعض الشركات لإدارة أرباحها نزولا والسبب يعود في ذلك إلى تدخل الحكومة في هذه الشركات إذا ما رأت بأنها قد حققت أرباح مرتفعة نسبيا، وفي هذه الحالة ستتخلى (تخفي) الشركات عن الأرباح قصيرة الأجل حتى تتمكن من تعظيم الأرباح طويلة الأجل، من خلال بعض الاساليب المحاسبية في خفض الدخل وكمثال عليها في حالة زيادة التعريفية الجمركية ستحصل هذه الشركات على بعض الإعفاءات (Jones, 2011:89-90).

6. دوافع التهرب الضريبي:

بسبب الأعباء الضريبية المترتبة على الشركات المختلفة ومنها المصارف، تلجأ بعضها لتخفيض الأرباح للتقليل من الأعباء الضريبية، فيما يلجأ البعض الآخر إلى زيادة الأرباح في حالة انخفاضها أكثر من المعدل المطلوب لأجل تجنب البحث عن سبب إنخفاض الأرباح من قبل السلطات الرقابية والضريبية (الهندي، 2015: 35).

أما فيما يخص الأساليب التي تستخدمها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح من أجل زيادة أرباحها أو زيادة القيمة السوقية لها ومنها تقدير مخصص للديون المعدومة فإنها تلجأ لتقنيات متعددة، وعلى الرغم من كون هذه الممارسات قانونية إلا أنها قد تؤدي بالنهاية إلى نقل صورة غير حقيقية للأطراف المتعاقدة مع المصرف وأيضا سوق الأوراق المالية، ومن أبرز الأساليب التي تستخدمها الإدارة في إدارة أرباحها هي ما يلي (Scott, 2015: 447):

1) الاغتسال الكبير:

يرى Scott بأن عملية الاغتسال الكبير أو ما يعرف بالاستحمام بانها تحدث في أوقات الضغط التنظيمي أو عملية إعادة الهيكلة، حيث يحدث في مثل هذه الحالة شطب لبعض أصول المصرف ومنها على سبيل المثال شطب الديون المعدومة وتحميلها في هذه السنة والغاية منها هو لتعظيم الأرباح في المستقبل. في حين يرى كل من Lee و Kwon بأن الاغتسال الكبير هو أسلوب محاسبي لتحميل الاصول المتعثرة في سنة مالية لتقليل الدخل التشغيلي وصافي الدخل، ويحدث هذا عندما يتم تغيير المدير التنفيذي السابق بمدير جديد حيث يعمل الأخير على شطب الديون المشكوك في تحصيلها من أجل تعظيم الأرباح في المستقبل، وأيضا تعمل بعض المصارف التي لديها عدد أكبر من المساهمين على

تقليل الأرباح المبلغ عنها في السنة المالية قبل زيادة سعر السهم, في حين تعمل الاخرة التي لديها عدد أقل من المساهمين على توسيع الأرباح المبلغ عنها في السنة المالية قبل إنخفاض سعر السهم (Kwon& Lee, 2016: 1793).

(2) تقليل الدخل:

يسعى بعض المدراء لتخفيض الدخل في الفترة الحالية لأجل زيادة الدخل في المستقبل, كما يسعى البعض الآخر لذلك لتجنب التكاليف الضريبية التي تفرض على مستويات الدخل العالية والذي يتم عن طريق تقليص الأرباح المعلنة (Li, 2011: 22).

(3) تعظيم الدخل:

عبارة عن استراتيجية تستخدمها الإدارة لتضخيم الأرباح المبلغ عنها عن طريق إستخدام الاحتياطات الخاصة بالأرباح السابقة أو الاقتراض من القوائم المستقبلية, ويلجأ المديرون لهذه الاستراتيجية لغرض تعظيم الحوافز التي يتلقونها إذا ما حقق المصرف الأرباح العالية, كذلك لعدم انتهاك عقود الدين, وأيضا تلبية توقعات المحللين (Ashour, 2011: 17).

(4) تمهيد الدخل:

يعرف تمهيد الدخل أو ما يعرف بتجانس الدخل بأنه التدخل المتعمد من قبل إدارة المصرف لتقليل الانحرافات او التقلبات في الدخل من خلال إتباع بعض الإجراءات المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً, والقصد وراء هذا التدخل هو لأجل إيصال رسالة لأصحاب المصلحة بأن الأرباح مستقرة, وبالتالي سيؤدي هذا العمل إلى وصول الوحدة الإقتصادية إلى الفرص الإستثمارية التي يوفرها الممولين والذي من شأنه سينعكس على قيمة المصرف في الأسواق المالية (Altaie et all, 2017:711-712), وأيضا يعد تمهيد الدخل من قبل المصارف أمراً مهماً للمصرف لأنه يمكن أن يكون له آثار إيجابية على استقرار النظام المالي ويمكن أن يكون له أيضاً آثار سلبية على الشفافية في إعداد التقارير المالية, وإحدى الأدوات التي يمكن للبنوك استخدامها لتسهيل الدخل هي مخصصات خسائر القروض. تحدد الأدبيات الخاصة بتمهيد الدخل المصرفي مخصصات خسائر القروض كأداة مهمة تستخدمها المصارف لتمهيد الدخل بسبب تأثيرها المباشر على صافي هامش الفائدة لدى البنوك ودورها في التخفيف من مخاطر الائتمان الناشئة عن الإقراض المصرفي, على الرغم من أن مخصص خسائر القروض ليس هو الرقم المالي الوحيد الذي يمكن لمديري البنوك استخدامه لتمهيد الدخل لتحقيق بعض النتائج المرغوبة لإعداد التقارير المالية (Ozili, 2019: 2). فإذا كانت الأرباح تنبع من مصادرها الطبيعية, فيجب أن يتم تسعير الأسهم ذات الدخل الممهد بشكل أفضل. ومع ذلك, إذا كانت الأرباح الممهدة ناتجة عن التلاعب المتعمد بالأرباح, فإن عدم تناسق المعلومات يحدث وتدهور كفاءة السوق المالي (Welc, 2014: 72).

ثانيا: القيمة السوقية للأسهم العادية

يعتبر مفهوم القيمة بالنسبة للمستثمر أمر أساسي, ولا سيما عند تقييم الأسهم, فبالإضافة للقيمة السوقية للسهم, هنالك قيم أخرى أهمها (الشمري وآخرون, 2017: 149-150):

1. القيمة الأسمية:

تثبت القيمة الأسمية للسهم على الورقة المالية من خلال النص القانوني والذي حدد في العراق بقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل بسعر (واحد دينار) للسهم ولا يجوز أن يصدر السهم بأقل أو أكثر من ذلك عند زيادة رأس المال أو عند التأسيس.

2. القيمة الدفترية:

تمثل القيمة الدفترية حقوق الملكية في الميزانية العمومية المثبتة في سجلات المصرف ولذلك فهي تعرف بالقيمة المحاسبية, وأن النمو في هذه القيمة يعد مؤشرا مهما على قدرة المصرف في التوسع والإستمرار, ويمكن حساب القيمة الدفترية من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم العادية المصدرة, وينتقد المدخل الذي يعتمد على القيمة الدفترية بسبب إتماده على المعلومات التاريخية وتجاهله لأرباح المصرف المتوقعه (محمد, 2017: 399).

3. القيمة السوقية:

تعرف القيمة السوقية للسهم على أنها القيمة النقدية المدفوعة من قبل المستثمرين في لحظة زمنية محددة وبتأثير عوامل العرض والطلب في البورصة, ومتغيرات أخرى أبرزها المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية التي تدل على نتائج أعمال الشركة وظروف الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه وكذلك سلوك المتداول (الشوري, 2017: 449).

أو كما عرفها (نصر) بأنها سعر بيع السهم في الأسواق المالية والنتاج عن تلاقي أسعار العرض مع أسعار الطلب (عدد الأسهم المعروضة لمستويات سعرية مختلفة مع عدد الأسهم المطلوبة ومستويات سعرية مختلفة) لتحديد قيمة السهم السوقية, مع ملاحظة التدفقات النقدية المتوقعة للسهم في المستقبل مع مراعاة المخاطر الناتجة عن هذه المكاسب (نصر, 2020: 830).

ومن خلال إستعراض المفاهيم السابقة للقيمة السوقية فإن الباحث يعرف القيمة السوقية للأسهم على أنها قيمة السهم في سوق الأوراق المالية خلال لحظة زمنية معينة محددة بحجم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخاطر الناجمة عن هذه التدفقات, والتي قد تتدخل إدارة المصرف في التأثير عليها بصورة غير مباشرة وغير مشروعة, وتعد القيمة السوقية من أهم مؤشرات الأداء في تقييم المصارف والمنشآت الإقتصادية.

4. القيمة التصفية:

هي القيمة المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم عند تصفية المصرف بعد سداد جميع الديون والإلتزامات المترتبة على المصرف, وأن السعر الذي تباع به أسهم المصرف يسمى بسعر التصفية وكذلك فإن قيمة بيع أصول المصرف عند التصفية تسمى القيمة التصفية للمصرف (حمد, 2018: 50).

5. القيمة الحقيقية:

أو كما تعرف بالقيمة العادلة والتي تتحدد وفق معطيات معينة منها (قاعدة أصول الشركة, توزيعات الأرباح, آفاق النمو المستقبلية والظروف الإقتصادية العامة).

فعندما نريد إتخاذ القرار الإستثماري المناسب بيبعا أو شراء يجب أن ننظر للقيمة الحقيقية للسهم, فعندما تكون القيمة الحقيقية للسهم أعلى من سعر السوق سيتوجب علينا في هذه الحالة هو إتخاذ قرار الشراء بسبب إمكانية إرتفاع سعرها في المستقبل, وفي حال كان سعر التداول أكبر من القيمة الحقيقية ينبغي التخلص من السهم لتجنب الخسارة المحتملة في المستقبل (سميرة, 2010: 119).

كما يعد دخول مفهوم القيمة العادلة للمعايير المحاسبية أحد التطورات المهمة نتيجة لتغير القوة الشرائية عبر الزمن وأيضا القيمة الأستبدالية للأصول, بالإضافة للأزمات المالية وضعف المؤشرات المالية في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي (أحمد, 2019: 15).

العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم

تتأثر القيمة السوقية لأسهم المصرف كبقية القطاعات بجملة من العوامل نتيجة إرتباطها وتفاعلها مع المتغيرات والظروف الإقتصادية المحيطة، ونتيجة لذلك فإن السوق المالية تؤثر وتتأثر بالعالم الخارجي وبالتالي فإن أي تغير في الظروف الإقتصادية والعوامل الأخرى ستنعكس على أسواق المال مسببة إنهيارات ببعض أسعار الأسهم، ومن أهم تلك العوامل هي (السويفي وآخرون، 2020: 106-107):

1. سعر الفائدة:

تؤثر اسعار الفائدة على أسواق راس المال وأسواق النقد وبالتالي فإنها تؤثر بشكل مباشر على أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي من خلال التأثير على الأداء وقرارات المستثمرين الأفراد والشركات (Saunders&Cornett, 2014: 26).

2. العرض والطلب:

تتأثر القيمة السوقية لأسهم المصرف عند زيادة الطلب عليها نتيجة حالة التفاؤل بين المستثمرين فيما يخص مستقبل المصرف (عبد الحميد وحسن، 2019: 513).

3. سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الجنابي، 2014: 93).

4. التضخم:

يقصد بالتضخم انخفاض القوة الشرائية للنقد المتداول، حيث ينعكس على قيمة السهم السوقية بزيادة التكاليف وانخفاض هامش الربح (حمودي وآخرون، 2020: 260).

5. الناتج المحلي الإجمالي:

يظهر تأثير الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للسهم بالزيادة والإنخفاض، فعند زيادة الناتج القومي الإجمالي من خلال زيادة الناتج الإقتصادي الحقيقي سيزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل في الأسهم وبالتالي إرتفاع القيمة السوقية للأسهم، وأن هذه الزيادة ممكن ان تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي يقود بدوره نحو حدوث التضخم وانخفاض معدل العائد على الإستثمار ومن ثم انخفاض القيمة السوقية للأسهم (الياسين، 2019: 21).

6. معدل دخل الفرد:

يتناسب دخل الفرد طرديا مع الطلب على السلع والخدمات، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على السلع والخدمات، فعندما يغطي الفرد احتياجاته الأساسية ويكون لديه أموال فائضة فإنه سيقوم بإستثمار جزء وادخار جزء آخر، وأن حجم الأموال التي تذهب بإتجاه شراء الأسهم سيزيد من الطلب عليها نتيجة زيادة دخل الأفراد.

7. النمو الإقتصادي:

يتابع المستثمرين في السوق المالي المتغيرات الإقتصادية عن كثب، مثل الدخل الشخصي وحجم المبيعات والناتج القومي الإجمالي وأن الزيادة الحاصلة في هذه المتغيرات ستسهم بشكل كبير في زيادة النمو الإقتصادي الذي يؤدي بدوره لزيادة القيمة السوقية للمصارف من خلال زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل هذه المصارف.

8. مقسوم الأرباح:

من أهم المحددات للسعر السوقي للسهم هو مقسوم الأرباح, حيث ينصح المحلل المالي المستثمرين في شراء الأسهم التي من المتوقع أن تزداد توزيعات الأرباح عليها في حين ينصح بالأسهم التي يتوقع إنخفاض أسعارها وبالتالي إنعدام توزيعات الأرباح عليها (العكيلي, 2021: 11).

9. تركيبة هيكل رأس المال:

تسعى إدارة المصرف في تهيئة مزيج تمويلي إستراتيجي يسهم بدوره في تخفيض تكاليف التمويل لحد يساهم في تعظيم قيمة وربحية المصرف وبالتالي المواءمة بين الأسهم العادية من جهة والقروض والسندات من جهة أخرى, وهنا يجب على الإدارة أن تولي إهتمام كبير بالتمويل عن طريق الأسهم بوصفها الدالة التي تربط بين أداء المصرف مع التغيرات في قيمته (عبد الله, 2020, 174).

10. حجم المصرف:

يظهر لحجم المصرف أثر كبير على أنشطته وقيمه السوقية وكما تشير الدراسات فإن لحجم المصرف أثر إيجابي وآخر سلبي, فمن حيث كونه إيجابي تتمتع المصارف الكبيرة بوجود أكبر عدد من الزبائن كما تمتاز بوفورات الحجم وإقتصاديات النطاق مما يسهم ذلك في تخفيض تكلفة التمويل وزيادة حجم الأرباح, أما من حيث كون حجم المصرف ذا اثر سلبي فيظهر ذلك في زيادة التكاليف التشغيلية وتكاليف التسويق والتكاليف البيروقراطية التي تظهر أثر سلبي بين حجم المصرف والربحية (Gupta & Mahakud: 2020, 3). وفيما يخص حجم المصرف فإن الباحث يرى بأن زيادة حجم المصرف له إنعكاس إيجابي على ربحية المصرف للمزايا المذكورة آنفاً وأن الأثر السلبي بإمكان الإدارة العمل على تقليل هذا الأثر. ويضيف الباحث بالإضافة إلى ما سبق إدارة الأرباح:

يعتمد المستثمرين والمحللين الماليين بصورة كبيرة على مخرجات القوائم المالية للمصارف في تقييم بعض المصارف وتقييم أسهمها, وهذا ما يولد حافزا لدى بعض المديرين لتضليل المستفيدين بغية تحقيق مكاسب معينة أو التأثير على القيمة السوقية لأسهم المصارف, وتأتي هذه الممارسات بسبب تكاليف رقابة الأداء من قبل المالكين وبسبب حوزة المديرين على معلومات لا يملكها حملة الأسهم ويظهر هنا الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح بالأجل القصير مقابل كسب بعض الأهداف الغير مشروعة وهذا ما يضر بمصلحة المصرف بالأجل الطويل والتأثير على القيمة السوقية نزولا لأسهم هذه المصارف.

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

من أجل التحقق من فرضيات البحث فقد لجأ الباحث إلى بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم العادية لأسهم المصارف عينة البحث وذلك من خلال تطبيق معادلة مخصص خسائر القروض LLPS والتي من خلالها نقوم بتقدير المستحقات الغير أختيارية وعلى النحو التالي :

$$NDLLP_t = \beta_0 + \beta_1(\Delta NPL_t) + \beta_2 LCO_t + \beta_3 \left(\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}} \right) + \beta_4 SIZE_t + \beta_5 LLR_{t-1} + e$$

حيث أن:

$NDLLP_t$: المستحقات الغير إختيارية للسنة t .

ΔNPL_t : التغير في القروض الغير عاملة للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$.

LCO_t : قيمة التغيرات (الزيادة أو الإنخفاض) في مخصصات خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$.

$EBTP_t$: الأرباح قبل الضرائب والمخصصات للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$. $SIZE_t$: اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات للسنة t .

LLR_{t-1} : مخصصات خسائر القروض في بداية السنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة $t-1$.

e : القيمة المتبقية.

وبالتالي فإن تقدير المستحقات الإختيارية يتم على النحو التالي (Spierings, 2011: 17):

$$DLLP_t = LLP_t - NDLLP_t$$

حيث أن:

$DLLP_t$: المستحقات الإختيارية للسنة t .

LLP_t : إجمالي مستحقات السنة (مخصصات خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$).

$NDLLP_t$: المستحقات الغير إختيارية للسنة t .

ومن خلال الجداول التالية نلاحظ المصارف عينة الدراسة التي قامت بممارسة إدارة الأرباح والتي لم تقم بذلك من خلال مقارنة قيمة الوسط الحسابي مع المستحقات الأختيارية:

تصنيف مصرف بغداد بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الإختيارية	المستحقات غير الإختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00760	0.0100	0.01768875	2011
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00710	0.0123	0.01942263	2012
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00030	0.0127	0.01307033	2013
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00240	0.0073	0.00963224	2014

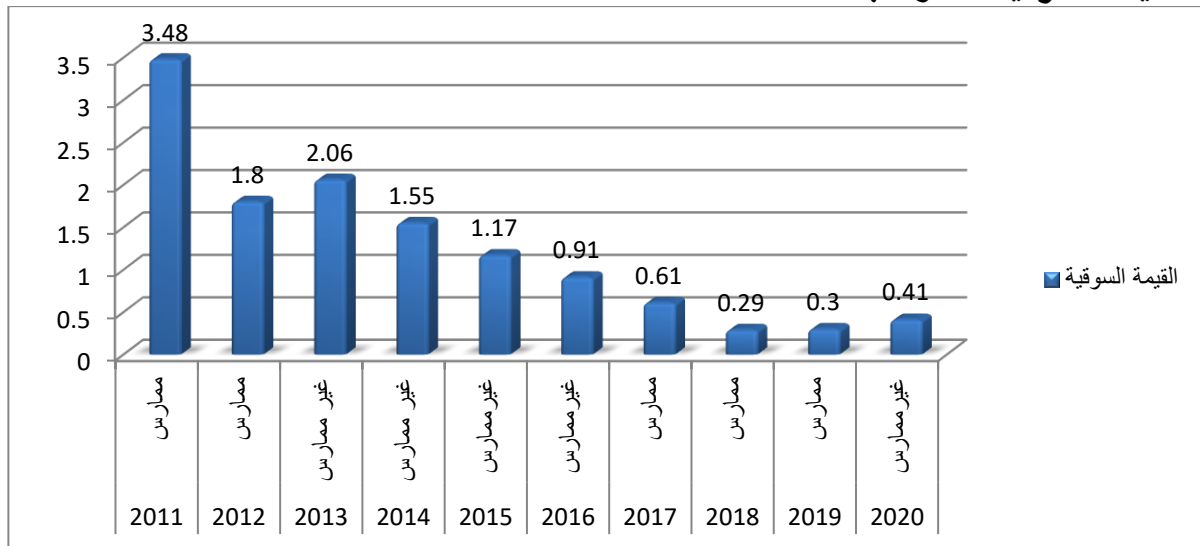
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00260	0.0050	0.00761191	2015
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00020	-0.0002	0.00008053	2016
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00650	-0.0023	0.00421687	2017
ممارس	0.0034785	0.004596	0.01030	-0.0101	0.00016694	2018
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00680	-0.0063	0.00050013	2019
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00200	0.00500	0.00705441	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

أ. مصرف بغداد: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف بغداد بممارسات إدارة الأرباح في السنوات (2011 , 2012 , 2017 , 2018 , 2019) والتي تشكل ما نسبته 50% من مدة الدراسة, حيث ظهرت قيمة المستحقات الإختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية, كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك بسبب كون الانحراف المعياري (0.0034785) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (0.004596).

وبالتالي عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف بغداد فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

مخطط القيمة السوقية لمصرف بغداد



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه الخاص ببيان العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف بغداد فقد تبين إنخفاض القيمة السوقية لأسهم المصرف وبالأخص في السنوات الأخيرة, مما يظهر الأثر الذي تركته هذه الممارسة على القيمة السوقية لأسهم المصرف, وبالتالي يجب على إدارة المصرف السعي الجاد نحو إعادة القيمة

السوقية لوضعها الطبيعي من خلال إجراءات سريعة من شأنها تحسين الوضع المالي للمصرف من خلال إستيفاء القروض الغير عاملة من خلال ضمانات هذه القروض. ومن أجل اختبار فرضيات تأثير متغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم العادية لعينة المصارف فقد أعتمد الباحث على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في الجدول التالي:

تأثير متغيرات ادارة الارباح على القيمة السوقية لمصرف بغداد

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	58.54 3	4.012	0.016	دال	10.782	0.019	دال	0.931
ΔNPL_t	6.914	1.082	0.340	غير دال				
LCO_t	- 40.52 1	1.195	0.298	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	67.03 3	4.409	0.012	دال				
$SIZE_t$	- 6.190	3.918	0.017	دال				
LLR_{t-1}	- 181.9 87	6.396	0.003	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول أعلاه ظهرت لنا قيمة F المحسوبة (10.782) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني بأن هناك تأثير معنوي للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.931) وهذا يعني بأن (93.1%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة للبعض الأخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغيرات (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و (وحجم المصرف) و (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذه المتغيرات أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم تكن لها تأثير معنوي على القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

تصنيف مصرف آشور الدولي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

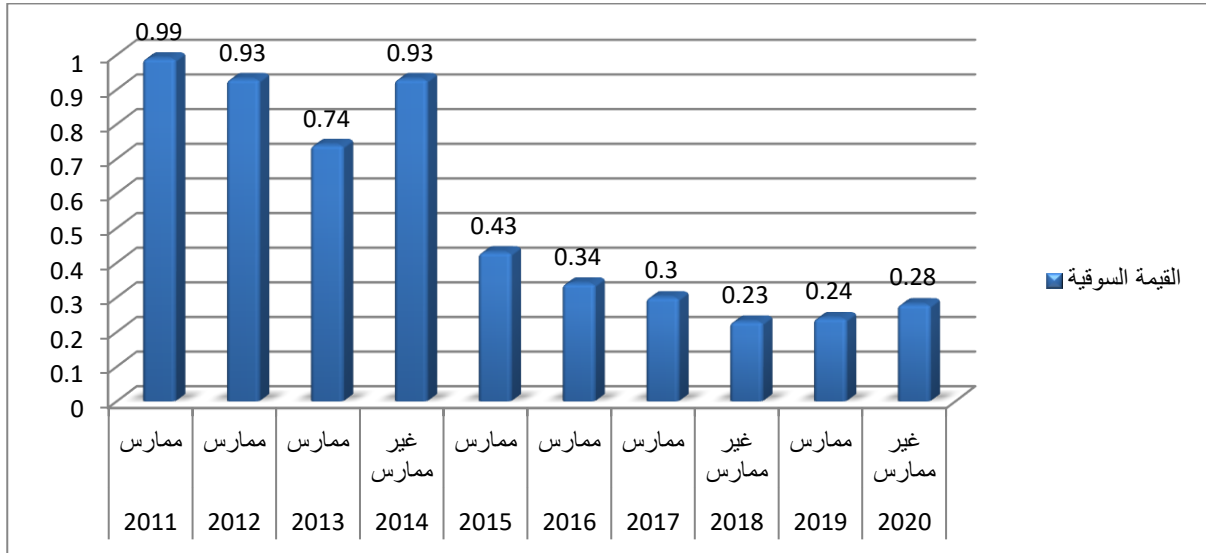
التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	غير المستحقات الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0050	0.0168	0.01178406	2011
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0062	0.0159	0.00970116	2012
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0079	0.0295	0.0216788	2013
غير ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0198	0.0707	0.0508240	2014
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0105	0.0647	0.0542763	2015
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0087	0.0730	0.0642229	2016
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0139	0.0876	0.0736214	2017
غير ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0176	0.0399	0.0223693	2018
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0141	0.0555	0.0413926	2019
غير ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0426	0.0600	0.0173898	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف آشور الدولي بممارسات إدارة الأرباح في السنوات (2011 , 2012 , 2013 , 2015 , 2016 , 2018 , 2020) أي ما نسبته 70% من مدة الدراسة, حيث ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية, كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك بسبب كون الانحراف المعياري (0.01095) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (-0.014633).

وبالتالي عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف آشور فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

مخطط القيمة السوقية لمصرف آشور



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتبين لنا إنخفاض القيمة السوقية لأسهم مصرف آشور, حيث بلغت نسبة ممارسة المصرف لإدارة الأرباح 70% خلال مدة الدراسة مما إنعكس سلبا على مستويات القيمة السوقية بالإنخفاض, حيث شهدت القوائم المالية السنوية الصادرة عن المصرف بتحقيق مستويات منخفضة من الأرباح قبل الضرائب والمخصص, وعدم الدقة في احتساب مخصص خسائر القروض لسنة 2020 كما جاء في تقرير المدقق الخارجي.

أختبار فرضيات تأثير متغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف آشور كما هو موضح في الجدول التالي:

تأثير متغيرات ادارة الارباح على القيمة السوقية لمصرف اشور

القيمة التفسيرية للنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F النموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
0.77	دال	10.674	0.041	غير دال	0.559	0.636	5.805	β_0
				غير دال	0.868	0.178	0.462	ΔNPL_t
				غير دال	0.684	0.438	-2.676	LCO_t
				غير دال	0.371	1.008	3.678	$EBTP_t$
				غير دال	0.592	0.582	-0.457	TA_{t-1}
				غير دال	0.592	0.582	-0.457	$SIZE_t$
				دال	0.038	1.847	-8.403	LLR_{t-1}

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه ظهرت لنا قيمة F المحسوبة (10.674) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني بأن هناك تأثير معنوي للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.77) وهذا يعني بأن (77%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن

تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة للبعض الأخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغيرات (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم تكن لها تأثير معنوي على القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

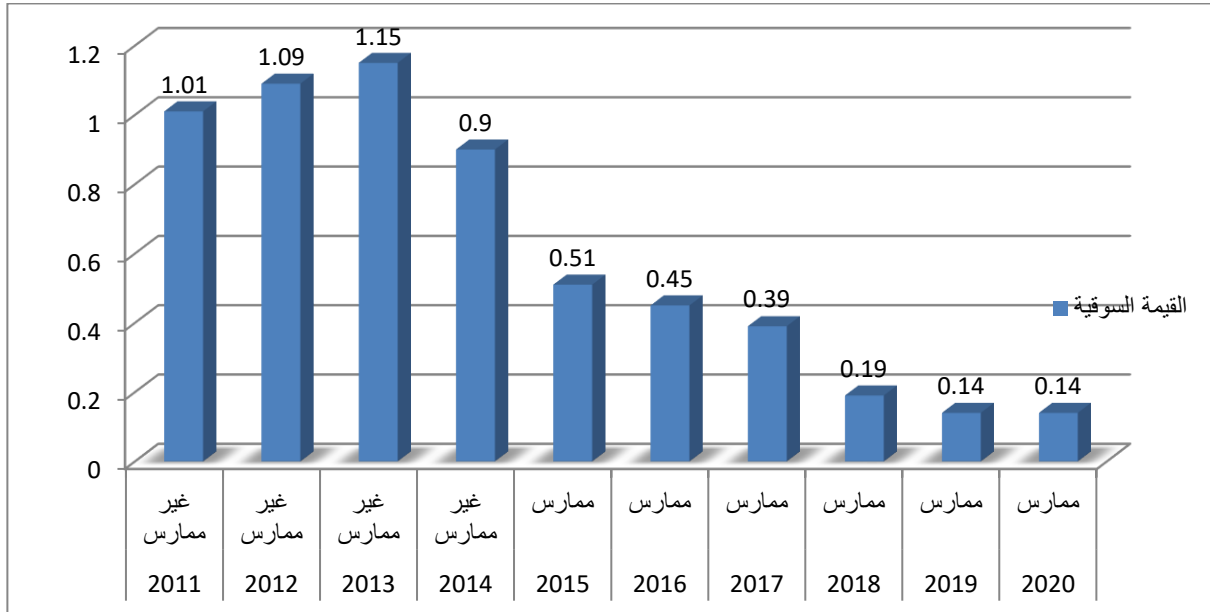
تصنيف مصرف الخليج التجاري بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الإختيارية	المستحقات الإختيارية غير	إجمالي المستحقات	
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.032729	0.0596	0.02683508	2011
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.080321	0.1016	0.02123322	2012
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.103566	0.1229	0.01930473	2013
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.042385	0.0539	0.01151662	2014
ممارس	0.0391	-0.026	-0.015260	0.0324	0.01714680	2015
ممارس	0.0391	-0.026	-0.003409	0.0207	0.01726324	2016
ممارس	0.0391	-0.026	-0.004330	0.0258	0.02144579	2017
ممارس	0.0391	-0.026	0.004499	0.0240	0.02850924	2018
ممارس	0.0391	-0.026	0.011386	0.0184	0.02974047	2019
ممارس	0.0391	-0.026	0.006109	0.0252	0.03132138	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الخليج التجاري بممارسات إدارة الأرباح في السنوات (2015 , 2016 , 2017 , 2018 , 2019 , 2020) أي ما نسبته 60% خلال مدة الدراسة، حيث ظهرت قيمة المستحقات الإختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.0391) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (-0.026).

وبالتالي عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الخليج التجاري فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

مخطط القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه الخاص بالعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف الخليج التجاري, تبين لنا قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح خلال السنوات الخمس الأخيرة, مما تسبب بإنهيار حاد بالقيمة السوقية لأسهم المصرف, كما أن مخصص خسائر القروض غير كافي لتغطية القروض المتأخرة التسديد كما جاء في تقرير مراقب الحسابات, وبالتالي يرجى تحصيل مبالغ القروض التي مضت فترة على إستحقاقها. أختبار فرضيات تأثير متغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الخليج التجاري كما هو موضح في الجدول التالي:

تأثير متغيرات ادارة الارباح على القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري

القيمة التفسيرية للنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
0.96	دال	0.031	19.431	دال	18.081	3.254	β_0	
	غير دال	0.671		غير دال	1.223	0.458	ΔNPL_t	
	غير دال	0.361		غير دال	-26.968	1.031	LCO_t	
	دال	0.005		دال	5.777	5.716	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	
	غير دال	0.034		غير دال	-1.444	3.162	$SIZE_t$	
	دال	0.027		دال	-37.310	3.415	LLR_{t-1}	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول أعلاه ظهرت لنا قيمة F المحسوبة (19.431) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني بأن هناك تأثير معنوي للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.96) وهذا يعني بأن (96%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة للبعض الأخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغيرات (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذه المتغيرات أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم تكن لها تأثير معنوي على القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

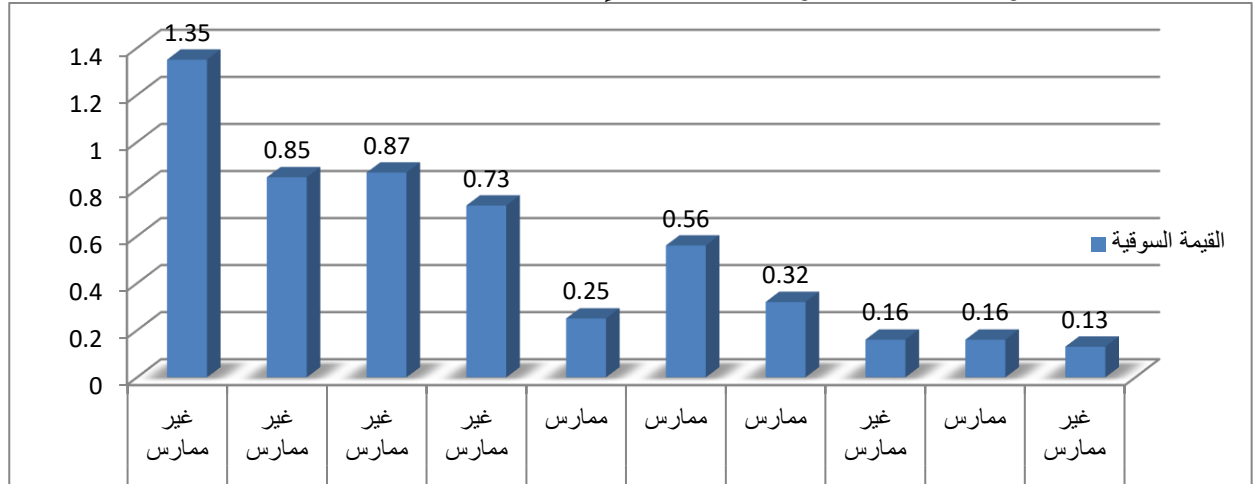
تصنيف مصرف الموصل بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الإختيارية	غير المستحقات الإختيارية	إجمالي المستحقات	
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.000366	0.0150	0.03491458	2011
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.015918	0.0406	0.02250457	2012
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.002004	0.0217	0.02233613	2013
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.001132	0.0246	0.03533351	2014
ممارس	0.0339	0.00493	0.019971	0.0249	0.03839925	2015
ممارس	0.0339	0.00493	0.039605	0.0043	0.03095517	2016
ممارس	0.0339	0.00493	0.039050	0.0001	0.04684088	2017
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.055652	0.1327	0.01868246	2018
ممارس	0.0339	0.00493	0.054248	0.0318	0.03357583	2019
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.028518	0.1601	0.03391394	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الموصل بممارسات إدارة الأرباح في السنوات (2015 , 2016 , 2017 , 2018 , 2019) أي ما نسبته 50% من مدة الدراسة، حيث ظهرت قيمة المستحقات الإختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.0339) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (0.00493).

وبالتالي عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الموصل فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:
مخطط القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel من خلال ملاحظة الشكل أعلاه والذي يبين لنا علاقة ممارسة إدارة الأرباح مع القيمة السوقية لأسهم مصرف الموصل للتنمية والإستثمار تبين لنا قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح خلال السنوات الأخيرة مما إنعكس سلبا على القيمة السوقية لأسهم المصرف, وبالتالي ضرورة تحصيل القروض المتأخرة التسديد وأن لا يتجاوز حجم الإئتمان الممنوح ما نسبته 70% من حجم الودائع كما نصت عليه تعليمات البنك المركزي. أختبار فرضيات تأثير متغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الموصل كما هو موضح في الجدول التالي:

تأثير متغيرات ادارة الارباح على القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

القيمة التفسيرية للنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
0.62	غير دال	0.397	1.350	غير دال	0.135	1.870	44.477	β_0
				غير دال	0.361	1.030	34.602	ΔNPL_t
				غير دال	0.194	1.560	-	LCO_t
				غير دال	0.186	1.597	11.958	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$
				غير دال	0.139	1.844	-3.841	$SIZE_t$
				غير دال	0.706	0.405	1.581	LLR_{t-1}

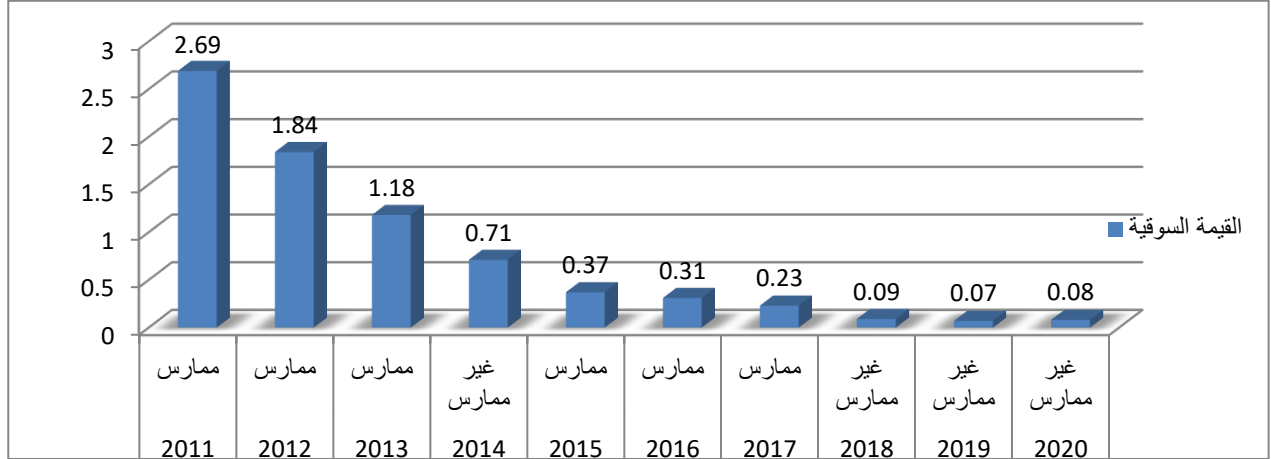
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه ظهرت لدينا قيمة F المحسوبة (1.350) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني بأن ليس هنالك تأثير معنوي للنموذج، وبالتالي فإن هذا يعني رفض فرضية الوجود H_1 وقبول فرضية العدم H_0 .
 تصنيف المصرف المتحد للإستثمار بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.001107	0.0408	0.03965396	2011
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.001790	0.0595	0.05769470	2012
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.001879	0.0686	0.06670546	2013
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.008095	0.0689	0.06076005	2014
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.002693	0.1007	0.09801230	2015
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.002616	0.1032	0.10062432	2016
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003161	0.1215	0.11838724	2017
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003801	0.1423	0.13850534	2018
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003628	0.1432	0.13954257	2019
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003669	0.1382	0.13455305	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel
 من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام المصرف المتحد للإستثمار بممارسات إدارة الأرباح في السنوات (2011 , 2012 , 2013 , 2015 , 2016 , 2017) أي ما يشكل نسبة 60% من مدة الدراسة، حيث ظهرت قيمة المستحقات الإختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.000073) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (-0.0032).
 وبالتالي عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية للمصرف المتحد للإستثمار فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

مخطط القيمة السوقية للمصرف المتحد للإستثمار



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel
من خلال ملاحظة الشكل أعلاه للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية للمصرف المتحد للإستثمار، تبين لنا إنخفاض القيمة السوقية للمصرف متأثرة بممارسات إدارة الأرباح في بداية المدة، علماً أن المصرف لم يلتزم بالتعليمات التي جاءت باللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ولل سنوات (2012, 2014, 2015, 2016, 2018, 2019, 2020) وكذلك زيادة القروض متأخرة التسديد وزيادة مخصص خسائر القروض مما انعكس سلباً على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
أختبار فرضيات تأثير متغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم العادية للمصرف المتحد للإستثمار كما هو موضح في الجدول التالي:

تأثير متغيرات ادارة الارباح على القيمة السوقية للمصرف المتحد للإستثمار

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	7.912	0.132	0.901	غير دال	6.685	0.040	دال	0.854
ΔNPL_t	0.209	0.046	0.966	غير دال				
LCO_t	-	0.876	0.430	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	12.66	1.064	0.347	غير دال				
$SIZE_t$	-	.112	0.916	دال				
LLR_{t-1}	-	3.515	0.025	غير دال				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه ظهرت قيمة F المحسوبة (6.685) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني بأن هناك تأثير معنوي للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.854) وهذا يعني بأن (85.4 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة للبعض الأخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغيرات (وحجم المصرف) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم تكن لها تأثير معنوي على القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية ، وبالتالي فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

النتائج

1. تعتبر إدارة الأرباح من المفاهيم المتجددة، كما أفرزته الأدبيات السابقة، حيث ظهرت نماذج جديدة أدخلت إليها متغيرات مختلفة، كما أن ممارسة إدارة الأرباح لم تعد تقتصر على شكل معين أو ضمن قطاع معين، وبالتالي فإن القطاع المصرفي جزء لا يخلوا من إدارة الأرباح كما أوضحت الدراسة.
2. يعتبر نموذج مخصص خسائر القروض من النماذج المهمة في كشف ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي، وهذا ما تبين لنا من خلال علاقة الأثر لبعض متغيراته المستقلة وأثرها في القيمة السوقية للأسهم العادية للمصارف عينة الدراسة.
3. شهدت المصارف عينة الدراسة ممارسات لإدارة الأرباح، مما انعكس سلبا بالمجمل على القيمة السوقية لأسهم هذه المصارف، كما أن الأحداث التي رافقت المصارف خلال مدة الدراسة (أحداث 2014، Covid 19) من شأنها أن تكون دافع تجاه هذه الممارسات للتغطية على التقلبات في حجم الدخل.
4. على الرغم من خضوع المصارف لجملة من القوانين والمعايير التي تنظم عملها ألا أنها ليست نهائية، مما يتطلب تشكيل لجان من قبل الجهات الرقابية تسهم في البحث عن أحدث الوسائل التي تتسبب في منع مثل هكذا ممارسات من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية لأسهم المصارف في الحاضر والمستقبل.

التوصيات

1. أهمية تحقيق أقصى درجات الكفاءة الممكنة والتي تعزز الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة بصورة عامة والمصارف على وجه الخصوص وبيان أسباب التغيير في تطبيق الإجراءات المحاسبية.
2. على المستثمرين ألا يقتصر دورهم في مراقبة أداء المصرف بالأعتماد على الطرق النمطية، بل كذلك يجب أن يراقبوا مستويات التغير في حجم الإيرادات قبل الضرائب والمخصص لكونها متغير مهم في ممارسات إدارة الأرباح.
3. العمل على وضع مقاييس إحصائية يسترشد بها المستثمرون في السوق المالية لتقييم إدارات الشركات المساهمة فيما يخص إدارة الأرباح لتلافي الإستثمار في شركات مشكوك في بياناتها.
4. توجه المستثمرين نحو الشركات ذات الإستقرار في القيمة السوقية لأسهمها وتدفقاتها النقدية والتي تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح من بعد دراسة مخرجاتها من القوائم المالية.
5. إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول ممارسات إدارة الأرباح ولمختلف القطاعات وإستخدام أكثر من نموذج في سبيل الوقوف على نتائج إنعكاسات ممارسة إدارة الأرباح.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أحمد, عماد محمد, دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم - دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي, مجلة الفكر المحاسبي, المجلد 23, العدد 2, جامعة الطائف, المملكة العربية السعودية, 2019.

الجنابي, هيل عجمي, التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية, دار وائل للنشر, الجامعة الهاشمية, عمان, الأردن, 2014.

حمد, عذراء خليفة, تأثير الهيكل المالي في القيمة السوقية للمصارف العراقية الخاصة, رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية, الكلية التقنية الإدارية, الجامعة التقنية الوسطى, 2018.

حمودي, مروان وصبري, بسام وبتال, أحمد, تحليل الأسهم العادية وأثرها في القيمة السوقية, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 16, العدد 49, جامعة تكريت, 2020.

سميرة, لطرش, كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للأسهم, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير, جامعة منتوري, الجزائر, 2010.

السويفي, حيدر عبد الله ومحمد, عبد الحسين جاسم وفارس, علي أحمد, الإستثمار المصري وتأثيره على القيمة السوقية للبنك, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, المجلد 16, العدد 64, البنك المركزي العراقي, 2020.

الشمري, مايق شبيب وحمزة, حسن كريم وكاظم, حيدر جواد, تقييم قرارات الإستثمار النظرية والتطبيقات, مؤسسة النبراس للطباعة, النجف الأشرف, 2017.

الشوري, أحمد سامح, العوامل المؤثرة في تحديد السعر السوقي للأسهم العادي في سوق الأوراق المالية المصري, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد 8, العدد 3, جامعة قناة السويس, جمهورية مصر العربية, 2017.

عبد الحميد وحسن, عبد العزيز, سعد قيس, الإفصاح النوعي في المصارف التجارية وأثره على قيمة الأسهم السوقية, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 15, العدد 48, جامعة تكريت, 2019.

عبد الله, بسام أحمد, استخدام كلفة رأس المال مدخلا لتفسير قيمة الشركة السوقية وأدائها المالي, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 16, العدد 51, جامعة تكريت, 2020.

العكيلي, صباح حسن, العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, المجلد 19, العدد 68, كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة, 2021.

علي, عباس فاضل, إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية, بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 9, العدد 2, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة المثنى, 2019.

اللوزي , خالد محمد , أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل , كلية الأعمال , جامعة الشرق الأوسط , الأردن , 2013 .

محمد , محمد جاسم , أثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج Kothari et al 2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 14, العدد 1, جامعة البصرة, 2017.

نصر, محمد عبد المنعم, تأثير الإعلان عن ممارسة الإبداع والإبتكار على القيمة السوقية للأسهم – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية في مصر, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد 11, العدد 1, جامعة قناة السويس, جمهورية مصر العربية, 2020.

الهندي, طارق, استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية), رسالة ماجستير في المحاسبة, كلية الاقتصاد, جامعة تشرين, سورية, 2015.

الياسين, أحمد عبد الكريم, دور المتغيرات الجزئية في تحديد القيمة السوقية للأسهم, رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, 2019.

ثانيا: المصادر الأجنبية

Aghab, Emhemmed Meshay Ali, The Impact Of Corporate Governance On The Trade-Off Between Accrual-Based And Real Based Earnings Management In The UK And India, degree of Doctor of Philosophy, the University of Central Lancashire, 2020.

Altaie, Bushra & Hammood, Hakeem & Talab, Hassnain, Measurement of Income Smoothing and Its Effect on Accounting Conservatism: An Empirical Study of Listed Companies in the Iraqi Stock Exchange, International Journal of Economic Perspectives, Vol.11, No. 3, University of Baghdad, Iraq, 2017.

Ashour, Mohammed O, Banks loan loss provision's role in earnings and capital management: evidence from Palestine, Thesis submitted to gain the degree of master in accounting and finance, Islamic university, 2011.

El Diri, Malek, Introduction to Earnings Management, Leeds University Business School, Leeds, UK, 2018.

Gupta& Mahakud, Neeraj, Jitendra, Ownership, bank size, capitalization and bank performance: Evidence from India, Cogent Economics & Finance, Vol. 8, No. 1, Indian Institute of Technology, India, 2020.

Habbash& Alghamdi, Murya& Salim Ali, The perception of earnings management motivations in Saudi public firms, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 5, No. 1, Center of Governing Companies, Saudi Arabia, 2015.

Jie, Baichao & Gao, Xiao & Gao, Wang, Trade-off between Real Activities Earnings Management and Accrual-based Manipulation-Evidence from China, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 29, China, 2017.

Jones, Michael John, Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals, England, 2011.

Kwon& Lee, Kyung-Heon, Nam-Ryoung, A Case Study On Big Bath Earnings Management With Large Shareholder Changes With A Focus On The Setting Of Loan Loss Allowances For A Savings Bank, The Journal of Applied Business Research, Vol.32, No.6, South Korea, 2016.

Li, Feng, Earnings Quality and Earnings Management in Chinese-listed Companies, degree of Doctor of Philosophy, University of Wollongong, 2011.

Lopes, Ana Paula, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Portugal, Journal of Business & Economics, Vol.4, No.2, Portugal, 2018 .

Ozili, Peterson K, Bank Income Smoothing, Institutions and Corruption, International Business and Finance, Vol. 49, University of Essex, United Kingdom, 2019.

Saunders&Cornett, Anthony, Marcia Millon, Financial Markets and Institutions, 6th edition, New York University, USA, 2014.

Scott, William, Financial accounting theory, 7th edition, University of Waterloo, Canada, 2015.

Welc, Jacek, , Impact of Earnings Smoothness on Stock Prices, Stock Returns and Future Earnings Changes – the Polish Experience, European Financial and Accounting Journal, Vol.9, No.3, Faculty of Finance and Accounting, University of Economics, Prague, 2014.

Widuri& Sutanto, Retnaningtyas, Jennifer, Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earnings Management, 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science, Vol.69, Petra Christian University, Indonesia, 2018.

Zang, Amy Y., Evidence on the Trade-Off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management, American Accounting Association, Vol. 87, No. 2, Hong Kong University of Science And Technology, Hong Kong, 2012.